

منوعات

MEDIA

حقاً
فتاة
الحسكة

وسام سليم

تفاعل مغردون عرب بشكل واسع مع وسم #حق_فتاة_الحسكة، عقب تداول فيديو يوثق مقتل فتاة قاصر رمياً بالرصاص على يد عائلتها، متحججين بـ«الشرف» لتبرير جريمتهم، في مدينة الحسكة شمال شرقي سورية. وأظهرت معظم المنشورات على مواقع

التواصل الاجتماعي غضباً واستنكاراً واسعاً للمقطع المصور المرّوع الذي أظهر عدة شبان من عائلتها يقومون بإطلاق الرصاص الحي على الفتاة في منزل مهجور. كما تظهر الفتاة وهي تنازع من أجل البقاء على قيد الحياة، ويُسمع أحد الشبان وهو يطلب من آخر أن يضربها برصاصة في رأسها لتموت فوراً، وهو ما حدث بالفعل. ووصفت المغردة الأردنية ليلي

إبراهيم ما حدث بأنه أشبه «بغابة وحوش»، مضميفة «رجعنا لزمان الجاهلية». بينما نشر مغردون على نطاق واسع صورة حملت عبارة «لم يستوصوا بنا خيراً يا رسول الله، كسروا القوارير والأفئدة». وطالب مغردون برفع دعوى قضائية بحق العائلة التي قتلت ابنتها من دون أي ذنب، ووصف البعض الجريمة بأنها جريمة وحشية جرت بدم بارد. وانتقدت مغردة «ما

يحصل في المجتمعات العربية من قمع لحرية المرأة في الاختيار تحت اسم العادات وربطها بالدين، ثم القتل باسم هذه العادات التي هي أساساً من صنع أيديهم وليس من الدين». وأعلنت مجموعات وحركات نسائية في شمال شرق سورية احتجاجها ورفضها لما حدث بحق «فتاة الحسكة»، مطالبةً بتنفيذ أشد العقوبات بحق الجناة.

هجمات إلكترونية تطاول مئات الشركات

أدت هجومات إلكترونية على شركة خدمة إدارة تكنولوجيا المعلومات، «كاسيا» الأميركية، إلى تعطيل شركات سويدية، وطاولت حوالي ألف شركة داخل وخارج الولايات المتحدة، فيما تحوم الاتهامات حول جماعة فدية روسية

والسلطان العربي الجديد

شركة، بحسب شركة «هانتريس لابز» المتخصصة بالأمن السيبراني. وتوفر شركة كاسيا، ومقرها في ميامي (فلوريدا)، أدوات تكنولوجيا المعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطة، بينها أداة «في إس آيه» المخصصة لإدارة شبكة الخوادم وأجهزة الكمبيوتر والطابعات الخاصة من

الاشتباه بمسؤولية
عصابة برامج الفدية
«ريفي» الروسية

مصدر واحد. ولدى الشركة أكثر من أربعين ألف عميل. وقالت شركة «هانتريس لابز» للأمن الإلكتروني التي سارعت إلى التحذير من الهجوم إن آلاف الشركات الصغيرة ربما اخترقت. وما يزيد من تعقيد الاستجابة أن الهجوم وقع في بداية عطلة نهاية أسبوع رئيسية في الولايات المتحدة، حيث لا

تكون معظم فرق تكنولوجيا المعلومات في الشركات متواجدة بشكل كامل. وأعلنت الوكالة الأميركية للأمن السيبراني وأمن البنى التحتية أنها «تراقب الأوضاع عن كثب»، وفق مسؤول الأمن السيبراني فيها إريك غولدستين. وقال غولدستين «نعمل مع كاسيا ونسحق مع مكتب التحقيقات الفدرالي لشن حملة توعية لضعفها محتلمين»، بحسب «فرانس برس».

وقال كريستوفر روبرتي، المسؤول عن الأمن السيبراني في غرفة التجارة الأميركية «هذا الهجوم الأخير من برمجيات الفدية والذي يؤثر على مئات الشركات، هو تذكير للحكومة الأميركية التي يجب أن تكافح ضد هذه الجماعات السيبرانية الأجنبية المجرمة». واستهدفت الكثير من الشركات الأميركية، ومجموعة المعلوماتية «سولارويندرز» وشبكة أنابيب النفط «كولونيل بابيلابز» أو حتى عملاق اللحوم العالمي «جي بي أس»، في الآونة الأخيرة، بهجمات فيروس الفدية التي أدت إلى إبطاء إنتاجها أو حتى وقفه. ونسبت الشرطة الفدرالية الأميركية هذه الهجمات إلى قرصنة على الأراضي الروسية يعملون بموافقة ضمنية من الكرملين.

وقال خبير الأمن السيبراني في مكتب «ويستون» للاستشارات إن القرصنة الإلكترونية يستهدفون عادة الشركات على حدة. وتابع «في هذه العملية، هاجموا شركة توفّر برنامجاً لإدارة أنظمة معلوماتية، ما مكّنهم من الوصول إلى عشرات الشركات بل مئات منها في الوقت نفسه». وشدد على أن معرفة العدد الحقيقي للشركات التي طاولها الهجوم في غاية التعقيد، لأن الشركات المستهدفة تفقد وسائل التواصل. وتابع أن كاسيا التي طلبت من عملائها إطفاء أنظمتهم لا يمكنها معرفة ما إذا أطفأت الأنظمة «طوعاً أم قسراً».

وقال الرئيس الأميركي جو بايدن الذي أمر بإجراء تحقيق السبت، إن «التفكير الأولي كان أن الأمر لا يتعلق بالحكومة الروسية، لكننا لسنا متأكدين بعد». وأضاف بايدن «سأعرف بشكل أفضل غداً، وإذا كان ذلك إما يعلم /أو نتججه لـ(عمل من جانب) روسيا، فقد أخبرت بوتين باننا سنرد».



تزايدت هجمات الفدية ضد الولايات المتحدة (Getty)

«قانون جرائم المعلوماتية» العراقي: تكميم للأفواه

بضاد . سلام الجاف

جاء قرار البرلمان العراقي، تأجيل التصويت على مشروع «قانون جرائم المعلوماتية» الذي كان مقرراً أن يحصل في الجلسة التي عقدت الخميس الماضي، ليؤكد على استمرار الجدل بشأن القانون الذي ينقسم البرلمان بشأنه بين من يراه ضرورياً، ومن يعتبره تقييداً للحريات العامة والخاصة. وحصل قرار التأجيل بعد قيام نواب معترضين على مشروع القانون بالإخلال بنصاب جلسة البرلمان، ما دفع رئاسة البرلمان إلى تأجيل التصويت. وسبق أن تعرض مشروع القانون إلى انتقادات من قبل برلمانيين وسياسيين وحقوقيين بسبب بعض فقراته التي تنتج للسلطات فرض عقوبات وغرامات مالية كبيرة على الصحافيين والناشطين الذين يدلون بأرائهم في مواقع التواصل، والمواقع الإلكترونية الأخرى، ووسائل الاتصال، وهو ما اعتبر تقييداً للحقوق والحريات التي ضمنها الدستور.

وأقرت عضوة البرلمان العراقي، وإحدى قيادات التيار المدني في البلاد، شروق العبايجي، بوجود «قوى سياسية تريد قانون جرائم المعلوماتية من أجل شرعة القمع وإسكات الأصوات الحرة»، موضحة لـ«العربي الجديد» أن «قضية حرية التعبير، وبعض المسائل الأخرى التي تحمّل إشكالات، كانت عبارة عن معارك مفصلة في عدة دورات برلمانية سابقة، وهناك حالياً صراع في البرلمان ما بين محاولة القضاء على حرية التعبير التي تعد إحدى أهم ركائز الديمقراطية، وبين الأطراف المدافعة عن الديمقراطية». ولغقت



مركبة على حرة التعبير في البرلمان العراقي (الحد الرابعي) /فرانس برس

القانون يقيد حريات
الصحافيين والناشطين
بعقوبات غير منطقية

مشيرة إلى «وجود معركة واضحة بين سلطة قمعية غاشمة تدافع عن مصالحها باشرس الطرق، وبين شعب يريد الحياة والحرية والتقدم». واعتبرت أن «واقع الحال العراقي يسير نحو الأسوأ، والطبقة الحاكمة وممثلها في السلطة التشريعية لا يستوعبون دروس التاريخ، حتى القريبة منها، وزيادة القمع ستكون لها تبعات خطيرة على المشهد العراقي». واتهمت

البرلمان بـ«محاولة انتهاك الفرص الزمنية لتقرير بعض القوانين، ومنها قانون يقيد المعلوماتية». وأوضحت أن «القانون يقيد حريات الصحافيين والناشطين بسبب وجود عقوبات غير منطقية، وبعض هذه العقوبات مطاطية تسمح بإدانة من يقوم بعمل صحافي استقصائي، أو يبدي رأياً في أي قضية»، موضحة أن العقوبات تصل إلى السجن، وفرض غرامات مالية كبيرة. في المقابل، عبّر عضو البرلمان عن كتلة «صادقون» (الجناح السياسي للميشيا «عصائب أهل الحق») نعيم العبيودي، عن تأييده لتقرير القانون. وقال، خلال مقابلة تلفزيونية، إن «جميع دول العالم لديها قوانين تنظم القضايا المتعلقة بالمعلوماتية». وأشار إلى أن القانون لا يتعلق فقط بتقييد استخدام مواقع التواصل، مبيّناً أنه يسعى للحفاظ على المواقع الإلكترونية المهمة المرتبطة بسيادة البلاد، على حدّ قوله.

وبحسب مسودة «قانون جرائم المعلوماتية» التي تنتظر تصويت البرلمان، فإن عقوبات بالسجن تصل إلى 10 سنوات، وغرامات مالية يصل بعضها إلى 15 مليون دينار عراقي (ما يعادل 10 آلاف دولار أميركي)، تفرض على الذين يسبون استخدام الإنترنت ومواقع التواصل.

واستبعد عضو اللجنة القانونية في البرلمان العراقي، سليم همزة، في وقت سابق، التصويت على «قانون جرائم المعلوماتية» قريباً، موضحاً أن القانون سيركّل إلى الدورة البرلمانية المقبلة». وأشار إلى أن القانون ما زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والمتابعة الدقيقة، مبيّناً أن تقريره يتطلب توافراً سياسياً.

